

التدافع الروسي الصيني في إفريقيا: إعادة النظر في موازين القوى التقليدية؟

Russian-Chinese Competition in Africa: Revisiting Traditional Power Balances?

أمانة إيجر

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3، (الجزائر)، Minaidjer20@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2024/06/03؛ تاريخ القبول: 2024/09/23؛ تاريخ النشر: 2024/10/25

ملخص: يثير التواجد الصيني الروسي في القارة الإفريقية اهتمام كبير من قبل الأوساط الإعلامية والأكاديمية على السواء، وهناك ميل إلى تضخيم تنامي الدور الصيني والروسي في القارة، وفي الوقت الذي يبقى فيه النفوذ الغربي مهيمنًا. تستخدم كل من الصين وروسيا خليط من الأدوات المتنوعة التي تمتلكها، لتكون الإستراتيجية الصينية والروسية المعتمدة منذ سنوات تجاه إفريقيا، والتي تتمدد تبعاً وتعديل بحسب ما تقتضيه المصلحة الصينية والروسية، وهي أقرب إلى استخدام "القوة الذكية". وذلك تحقيقاً لغايتيها المتمثلة في التموقع في النظام المتعدد الأقطاب، وبناء النفوذ وكذلك فك الحصار، حتى أضحت إفريقيا ميداناً لما يكمن تسميته بالحرب الباردة الجديدة.

الكلمات المفتاح: بناء النفوذ؛ موازين القوى؛ الحرب الباردة الجديدة؛ القوة الذكية؛ نظام متعدد الأقطاب.

Abstract: The Chinese and Russian presence in Africa garners significant attention from both media and academia. There's a tendency to exaggerate their roles while Western influence remains dominant. China and Russia employ diverse tools, leaning towards "smart power" strategies in Africa. They aim to position themselves in the multipolar system, build influence, and break barriers, turning Africa into a battleground for what can be termed the new Cold War.

Keywords: Building Influence; Balance of Power; The New Cold War; Smart Power; Multipolar System

تشهد القارة الإفريقية تدافعا بين القوى الكبرى والصاعدة، حيث تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها وتعزيز نفوذها في المنطقة، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب. تأتي هذه الدينامية في سياق التحولات التي يشهدها النظام الدولي، ومن أبرزها صعود الصين كقوة اقتصادية وسياسية عالمية، وتراجع الدور الأوروبي، وتغير التوازنات الجيوسياسية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، احتدام الصراع بين الدول الغربية وروسيا، مما أدى إلى الحرب الروسية الأوكرانية، إلى جانب الصراع الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة والصين. كل هذه العوامل دفعت البعض إلى القول بأن العالم يشهد ما يمكن تسميته "بالحرب الباردة الجديدة"، وتعتبر إفريقيا إحدى حلباتها الرئيسية. ونجد على رأس القوى المتنافسة كل من الصين وروسيا. فعلى الرغم من سعي كل منهما إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، والاعتراف بتعددية النماذج التنموية والثقافية، متحدثان بذلك القيم والمبادئ الغربية، وتقارب مواقفهما تجاه العديد من القضايا الدولية كالحرب الأهلية في سوريا، ليبيا والإرهاب الدولي... إلا أنهما تسعيان جاهدتان كل على حدا لزيادة تأثيرهما السياسي، و الاقتصادي، والعسكري، والثقافي في إفريقيا بتعزيز حضورهما وتوقعهما الاستراتيجي خدمة لمصلحتهما. وعليه نطرح الإشكالية التالية :

ماهي طبيعة التدافع الروسي الصيني، و ماهي نقاط التقاطع والتنافر بين الإستراتيجية الصينية والروسية في إفريقيا؟

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على أساس فرضية رئيسية مفادها أن التواجد الروسي الصيني في القارة الإفريقية يبدو أنه تحكمه إستراتيجية متشابهة (واحدة)، ولكن في الواقع كل دولة لديها إستراتيجية مختلفة الأبعاد والمعالم، حيث تقوم كل واحدة منهما على القدرات والإمكانات الخاصة بكل دولة منهما، وبالإضافة إلى طبيعة الاقتصاد، والإرث التاريخي لكل منهما، وكذلك تصور الدور والمكانة التي يجب أن تحتلها في النظام الدولي. الأبحاث والدراسات السابقة حول التنافس الصيني الروسي في إفريقيا.

الدراسات السابقة

1. دراسة: Samuel Ramani, "Russia and China in Africa: Prospective Partners or

Asymmetric Rivals ؟ ، "روسيا والصين في إفريقيا: شركاء محتملين أم منافسين غير متماثلين؟

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف ما إذا كانت روسيا والصين شريكتين محتملتين أم منافستين غير متماثلتين في إفريقيا. ركزت الدراسة على عدة دول إفريقية ذات اهتمام كبير لكل من روسيا والصين، بما في ذلك أنغولا، زيمبابوي، والسودان. أما متغيرات الدراسة فشملت

التفاعل الاقتصادي: حجم التجارة، مشاريع الاستثمار، والمساعدات الاقتصادية.

التأثير السياسي: الأنشطة الدبلوماسية، التحالفات السياسية، والتعاون العسكري.

التأثير الثقافي: المبادرات الثقافية والتبادلات التعليمية.

فيما يخص الطريقة والأدوات المستخدمة: التحليل النوعي: مراجعة شاملة للبيانات الرسمية، الوثائق السياسية، والتقارير الإعلامية. دراسات حالة: فحص حالات محددة للتفاعلات الصينية الروسية في إفريقيا.

الاستنتاجات:

تكامل وتنافس: خلصت الدراسة إلى وجود تكامل في بعض المجالات مثل الاستثمارات الاقتصادية، إلا أن هناك منافسة واضحة في المجالات السياسية والعسكرية. كما تتبنى كل من الصين وروسيا إستراتيجية انتهازية، ونهجًا براغماتيًا، حيث يتعاونان أحيانًا ولكنهما غالبًا ما يتبعان استراتيجيات مستقلة لتعظيم نفوذهما.

2- دراسة: Eleftheris Vigne, Présences chinoise et russe en Afrique : différences, convergences

والاختلاف بين استراتيجيات الصين وروسيا في إفريقيا، واستكشاف نقاط التقارب بينهما في تعزيز نفوذهما في القارة. أما عن العينة، فتركز الدراسة على دول إفريقية مختلفة وبالتحديد تلك التي يكون لكل من الصين وروسيا وجود بارز فيها، مثل أنغولا، السودان، إثيوبيا، وجنوب إفريقيا. وفيما يخص متغيرات الدراسة، الأدوات الاقتصادية والسياسية المستخدمة من قبل الصين وروسيا، السياسات الخارجية والاستراتيجيات الجيوسياسية. ولقد استخدمت الدراسة منهج التحليل المقارن (Comparative Analysis) من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، تحليل البيانات الاقتصادية والتجارية، واستطلاعات الرأي في الدول المستهدفة. كما تضمنت مقابلات مع مسؤولين وخبراء في العلاقات الدولية والشؤون الإفريقية. الاستنتاجات المتوصل إليها، الاختلافات: تعتمد الصين بشكل كبير على "القوة الناعمة" من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والاقتصادية، وتقديم قروض ميسرة، وبناء الشراكات التنموية. روسيا: تميل إلى استخدام "القوة الصلبة" من خلال الدعم العسكري، بيع الأسلحة، والتدخلات الأمنية. تركز بشكل أكبر على تعزيز النفوذ السياسي والعسكري. التشابه: كل من الصين وروسيا تسعى لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في إفريقيا من خلال توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي. كلتا الدولتين تسعى لتعزيز موقعها في القارة لمنافسة النفوذ الغربي، وخاصة الأمريكي والأوروبي.

تأثير الاستراتيجيات: شهدت الصين قبولاً واسعاً في إفريقيا بسبب نهجها التنموي والاقتصادي، مما جعلها شريكاً مفضلاً للعديد من الدول الإفريقية. تواجه روسيا تحديات أكثر بسبب اعتمادها على القوة العسكرية والسياسية، ولكنها نجحت في بناء علاقات قوية مع بعض الأنظمة الإفريقية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنتطرق في البداية إلى خلفيات التواجد الصيني والروسي في القارة الإفريقية من خلال استعراض الخلفية الفكرية والإيديولوجية في المقام الأول، تليها الخلفية التاريخية التي يستند عليها كل من التواجد الصيني والروسي لنصل إلى الخلفية الجيوسياسية. ثم نتطرق إلى إستراتيجية القوة الذكية الصينية والروسية في القارة الإفريقية، ويتم تناول كيفية تحول الصين من أدوات القوة الناعمة إلى القوة الذكية، و تحول روسيا من أدوات القوة الصلبة إلى القوة الذكية.

1. خلفيات التواجد الروسي الصيني في القارة الإفريقية:

تعد إفريقيا ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة والسكان، تبلغ مساحتها 30.2 مليون كيلو متر مربع ويعيش فيها نحو 18.1% من سكان العالم، وهي قارة شابة، حيث أن 50% من السكان الإفريقيين يبلغون 19 سنة أو أقل، مما يجعلها قادرة على النهوض بوتيرة أسرع. بالإضافة إلى احتكامها على ثروات هائلة. كما تشكل همزة وصل بين قارات العالم المختلفة، خصوصاً الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للقارة، فهي تسيطر على حركة المواصلات العالمية. كل ذلك جعلها محل جذب وتنافس القوى الكبرى ذات الخلفيات المختلفة الإيديولوجية التاريخية و الجيوسياسية.

1-1: الخلفية الفكرية والإيديولوجية

يقوم التواجد الصيني الروسي في القارة الإفريقية على أسس فكرية وإيديولوجية تبدو متشابهة، حيث تشترك الإستراتيجية الصينية والروسية في إفريقيا بكونها تهدف إلى موازنة وإضعاف الثقل الأمريكي في العلاقات الدولية، وتعزيز التعددية القطبية في العالم، متحدية بذلك الهيمنة الغربية والأمريكي، إذن فالرهان الأساسي الأول على مستوى الخلفيات هو التموّج في النظام الدولي المتعدد الأقطاب. غير أن مفهوم التعددية هذا يختلف عند كل دولة، وهذا ما يستدعي التوقف عند المفهوم التعددية عند الصين، وروسيا ثم استعراض أهم المبادئ التي تقوم عليها الإستراتيجية الصينية والروسية في القارة الإفريقية.

1-1-1: مفهوم التعددية القطبية

تعتبر الصين التعددية حسب جيانغ شيغونغ Jiang Shigong أستاذ القانون الدستوري في جامعة بكين، وأحد أهم المنظرين الجيوسياسيين الصينيين، خطوة لتحقيق الهدف الرئيسي بالنسبة لها وهو بناء إمبراطورية عالمية، أي الانتقال من دولة صغيرة إلى إمبراطورية إقليمية (جهوية)، وصولاً إلى الإمبراطورية العالمية. ولهذا فهو يرفض التفسير الحالي لتطور الصين ويعتبر أنه ليس هناك تناقض بين مراحل الحكم الثلاث التي مرت بهم الصين (ماوتسي تونغ Mao Zedong، ودينغ شياوبينغ Deng Xiaoping، و شي جين بينغ Xi Jiping). فهو يرى أن في عهد ماو الصين تحضت، وفي ظل دينغ نمت واغتنت، وتحت حكم شي توسعت وازدادت قوة (Siira, 2023). ولهذا فالعولمة بالنسبة للصين ضرورية ولا يجب محاربتها لأنها هي التي ساعدت الصين على استرجاع مكانتها المركزية إمبراطورية الوسط (L'Empire du Milieu)، و الفريدة من نوعها في النظام الدولي، وهي تشعر أن لديها مسؤولية تجاه بقية دول العالم بربط بناء الاشتراكية بتنمية العالم بأكمله على الطريقة الصينية، والمشاركة إيجابياً في الحوكمة العالمية (غازلي، 2019). فالتعددية القطبية حسب الرئيس شي جين بينغ تقدم بديلاً جديداً للدول الأخرى التي تريد تسريع تنميتها ونموها مع الحفاظ على استقلالها وإتباع مساراتها الخاصة المحددة بالقيود السياسية والثقافية المحلية عكس ما فعله الغرب. فالعالمية هي أساس تصور الصين لذاتها وتاريخها والذي يتوافق مع الإيديولوجية الشيوعية الحالية، ولكن أيضاً مع مفهوم الكوني الكونفوشيوسي الكلاسيكي "الكل تحت الجنة" (Siira, 2023).

أما بالنسبة لروسيا فمفهوم التعددية يختلف عندها، فهي تهدف إلى إقامة إمبراطورية إقليمية (جهوية)، واستعادة مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي سابقاً باعتبارها الوريثة الشرعية لهذه الإمبراطورية، وهو الطريق لاسترجاع مكانتها الدولية الضائعة. ولهذا ترفض فكرة العولمة وتنادي بالقضاء عليها لأنها سبب الهيمنة الأمريكية الغربية. وحسب ألكسندر دوغين Alexandre Douguine زعيم التيار الأوراسي الجديد، وأهم المنظرين الجيوسياسيين الروس، فإن التعددية القطبية لا تعني فقط رفض الهيمنة الأمريكية للعالم وانقسام العالم الأحادي القطبية إلى مجموعة من الدول المتحضرة، والتي تبحث عن سيادتها السياسية، والاقتصادية، والثقافية. بل تهدف إلى تحرير الحضارات الناشئة أو الصاعدة في العالم (إفريقيا، الصين، أمريكا الجنوبية وفي أماكن أخرى...) من العولمة الأمريكية، وإعطاء للحضارات المنفصلة سيادتها الخاصة (Siira, 2023).

1-1-2: أهم المبادئ التي تقوم عليها الإستراتيجية الصينية الروسية في إفريقيا:

يمكن تلخيص المبادئ الرئيسية للتعامل الصيني مع إفريقيا فيما يلي :

1- مبدأ الصين الواحدة. المساعدات، 2- القروض التفضيلية غير المرفقة بشروط، 3- عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول. فإذا أخذنا مبدأ الصين الواحدة والذي يعد مبدأ سياسي وشرط مسبق لإنشاء الصين وتنميتها لأية علاقة بينها وبين أية جهة، سواء مع الدول أو مع المنظمات القارية في إفريقيا، فالصين غير راغبة في تطوير علاقات الدبلوماسية مع أية دولة تُنشئ علاقات رسمية مع تايوان، ولهذا نجد

اليوم من بين 54 دولة إفريقية واحدة فقط وهي سوزيلاندا لديها علاقات دبلوماسية مع تايوان (Vigne, 2018, pp. 1,2). بالإضافة إلى مسألة تايوان، فإن دبلوماسية الصداقة مع إفريقيا تضمن التعاون السياسي الصيني- الإفريقي في قضايا أخرى كقيام الحكومات الإفريقية بالتنسيق ودعم الصين في القضايا الدولية. مثال: لطالما منحت الدول الإفريقية دعمها للصين في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية في قضايا التحكيم في بحر الصين الجنوبي، واتهامات خرق حقوق الإنسان في تشينجيانغ أو في هونغ كونغ. تدعم الصين بالمقابل الحكومات الإفريقية في القضايا الدولية، مثال: مناهضة الحمائية من قبل الدول المتقدمة، وتعزيز المنصات متعددة الأطراف في النظام الدولي. أما فيما يخص مبدأ القروض الغير مشروطة الذي لقي انتقادات لاذعة من الغرب، فلقد نشرت الصين عام 2006 كتاب أبيض توضح فيه أهداف السياسة الاقتصادية العسكرية والثقافية للتعاون الصيني الإفريقي، و البعيدة عن أي رغبة في الهيمنة و استعمار القارة من جديد. إلى جانب المبادئ السابقة الذكر تسعى الصين اليوم إلى إعادة توجيه سياستها الإفريقية وتمحورها حول خطاب إيديولوجي يقوم أكثر على التعاون جنوب-جنوب والشراكة رايح رايح بدلا من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية بسبب تطور الإستراتيجية الصينية التي أصبحت تعطي أكثر أهمية للبعد الأمني .

أما روسيا، فلا يمكن تشبيهها بالاتحاد السوفيتي، و ليست في موقع ممتاز لتمنح الدول الإفريقية نموذجاً للتنمية، خاصة وأنها تعاني من الكثير من المشاكل التي تعاني منها الدول الإفريقية، مثل الاعتماد المفرط على المحروقات و اللامساواة الاجتماعية. لكن يبقى لروسيا الكثير من الأدوار التي قد تلعبها في إفريقيا، وربما من أهمها: أن تحقق البديل الفاعل للغرب من جهة، والموازن للصين من جهة أخرى. وعموماً يمكن إدراج الإستراتيجية الروسية في إفريقيا في إطار الرغبة الروسية في موازنة علاقاتها مع الغرب، وإعادة إحياء علاقاتها التاريخية مع دول القارة وذلك لمواجهة الهيمنة الأمريكية والأحادية القطبية، واستعادة النفوذ الروسي وتوسيعه لتعزيز دور روسيا في النظام العالمي كدولة عظمى. لذلك لم تمثل إفريقيا هدفاً مركزياً في الإستراتيجية الخارجية الروسية في بداية الألفية مقارنة بدول الجوار القريب في أوروبا وآسيا التابعة للاتحاد السوفيتي سابقاً، إضافة إلى غياب إستراتيجية واضحة وموحدة للتعاون الروسي مع إفريقيا، لكن سرعان ما تعزز هذا النهج تنفيذاً لما أسماه بوتين بإستراتيجية "التحوّل" باتجاه آسيا وإفريقيا عقب فرض العقوبات الغربية على بلاده بعد ضمها شبه جزيرة القرم عام 2014، لتصبح إفريقيا من أولويات الإستراتيجية الروسية بعد 2019 (إلياس، 2023). وترتكز على المبادئ التالية:

1- إعادة إحياء التاريخ المشترك بين القارة الإفريقية والاتحاد السوفيتي السابق، 2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية مسألة شديدة الأهمية بالنسبة للدول الإفريقية، لأنها ذاقت من الاستعمار الجديد، وهي حساسة تجاه أي شيء يرتبط به. 4- الدعم السياسي في المنظمات الدولية. تمتلك الدول الإفريقية أكثر من ربع الأصوات في منظمة الأمم المتحدة، ما يجعلها جهة سياسية فاعلة على الساحة الدولية.

1-2 الخلفية التاريخية:

تقوم الإستراتيجية الصينية و الروسية تجاه إفريقيا بارتكازها على الرصيد التاريخي الذي يجمعها بالقارة، فكلاهما تروج للتاريخ المشترك الذي يشكل الأرضية لبناء وتقوية العلاقات بدول القارة، فالرهان هنا التغلغل وبناء النفوذ. غير أن خصوصية الرصيد التاريخي الصيني الإفريقي والروسي الإفريقي هو أساس لتواجههما في القارة .

1-2-1: التاريخ المشترك للعلاقات الصينية الروسية مع إفريقيا

تروج الصين في إفريقيا لفكرة أساسية تتمثل في أن تاريخها يشبه تاريخ الدول الإفريقية كونها تعرضت للاستعمار مثلها مثل باقي الدول الإفريقية، فهي تشعر بالمعاناة الإفريقية، و ترفض التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول، ولا تتخذ من قضايا

البيئة وحقوق الإنسان ذريعة للتدخل. مخالفة بذلك لسياسة الغرب في القارة، وهي تدعو للتعاون جنوب جنوب والشراكة رابح رابح. أما روسيا فتروج لفكرة مناهضة الامبريالية باعتبارها أنها دولة غير استعمارية على عكس الدول الغربية، وأنها ساعدت الدول الإفريقية على التحرر وتساعدتها اليوم لاستعادة سيادتها الكاملة، من خلال تقوية قدراتها الدفاعية، وتقديم نفسها كبديل أكثر موثوقية مستغلة السخط الجماهيري و الحكومي الإفريقي تجاه الوجود الغربي والفرنسي بالخصوص في القارة.

وعلى العموم فالتواجد الصيني الروسي في القارة الإفريقية ليس وليد اليوم، ولكن يمكن إرجاعه إلى خمسينات القرن الماضي وبالضبط مع مؤتمر بندونغ عام 1955، عندما سعت كلتا الدولتين إلى بناء صداقات مع الدول الإفريقية، معتمدة في ذلك على الاعتبارات الإيديولوجية كمكافحة الامبريالية، ومناهضة الاستعمار، وتقديم الدعم الفني والتدريب العسكري. غير أن لكل منهما خصوصية تميز رصيدهما التاريخي المرتبط بإفريقيا.

1-2-2: خصوصية الرصيد التاريخي الصيني والروسي تجاه إفريقيا

لقد ارتكزت إستراتيجية الصين على تقليص والحد من اعتراف الدول الإفريقية بتايوان، حيث انخفض عدد التمثيليات الدبلوماسية الإفريقية في تايوان إلى 7 دول فيما بين 1954-1968 (Ramani, 2021, pp. 1-16)، وكذا تصويت 26 دولة إفريقية لصالح استئناف جمهورية الصين الشعبية مقعدها الدائم في هيئة الأمم المتحدة عام 1972. وفي العقود الأخيرة من الحرب الباردة، تضاءلت طموحات الصين الأيديولوجية في إفريقيا وركزت بكين اهتمامها على تقييد النفوذ السوفيتي في القارة.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي، فلقد انتهج إستراتيجية محدودة المخاطر في إفريقيا خلال الحرب الباردة. تراوحت ما بين تقديم الدعم الدبلوماسي للدول الإفريقية للحصول على استقلالها كالمبادرة السوفيتية التي تبنتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لعام 1960 بشأن حق الشعوب المستعمرة في الاستقلال، و تقديم المساعدات التقنية، التي اعتمدت بشكل كبير على المستشارين التقنيين لخلق وارسو والجيوش بالوكالة، وخاصة من كوبا. حيث بلغ عدد الطلبة من إفريقيا جنوب الصحراء المتخرجين من جامعة بتريس لولمبا l'Université Patrice Lumumba ما يزيد عن 56000 طالب عند سقوط الاتحاد السوفيتي، كما بلغ عدد الخبراء والمستشارين الروس في الدول الإفريقية ما بين 1970-1975 أكثر من 40.000 مستشار (Kohner, 2022). في جانب الاعتبارات الإيديولوجية لم تخلو الإستراتيجية السوفيتية تجاه إفريقيا من الاعتبارات البراغماتية والواقعية حيث أبرم الاتحاد السوفيتي اتفاقيات تعاون مع الدول الرجعية والتقدمية على السواء. كما انخفضت نسبة المساعدات السوفيتية إلى إفريقيا من 47% إلى 13% ما بين 1956 إلى 1974. وكانت موجهة أساسا إلى دول شمال إفريقيا. كما أولى الاتحاد السوفيتي منذ 1975 أهمية جيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي بما فيها إثيوبيا، ومنطقة جنوب إفريقيا الغنية بالموارد كأنجولا، لموزنبيق، ناميبيا. و استغل حالة عدم الاستقرار والنزاعات الداخلية لتغذية الحروب بالنيابة خدمة لمصالحه في هذه الدول (Kohner, 2022). ومع نهاية الثمانينات تراجع النفوذ السوفيتي في إفريقيا بشكل حاد، و فشلت الدول الإفريقية في الحصول على المساعدات الاقتصادية الممنوحة من قبل مجلس التعاون الاقتصادي السوفيتي للدول الاشتراكية، لكن سرعان ما تعافى بشكل تدريجي مع نهاية التسعينات بعد تولي يفغني برماكو Yevgeny. Primakov لوزارة الخارجية عام 1996.

1-3-1 الخلفية الجيوسياسية

ترتكز الإستراتيجية الصينية الروسية تجاه القارة الإفريقية على نقل الصراع والتنافس من مناطق نفوذها الحيوية إلى مناطق بعيدة واقعة تحت النفوذ الأوربي والغربي، من أجل الضغط على الولايات المتحدة، ومساومتها، فالرهان هنا هو فك الحصار المفروض على كل من الصين وروسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في مجال اهتمامهما التقليدي.

1-3-1-1 طريق الحرير الصيني مبادرة لفك الحصار الغربي

تعد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي بالنسبة للصين، هي المنطقة الأقرب للحصار، لذلك أوجدت طريقة للالتفاف على الضغوطات الأمريكية المفروضة عليها بإعادة إحياء مشروع طريق الحرير الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جي بينغ في 2013. و هو حزام اقتصادي يشمل أكثر من 60 دولة في غضون عقد أو عقدين من الزمن، ومن شأنه أن يعيد تعريف شبكة الصين في آسيا، وأوروبا وإفريقيا. يبلغ تعدادها 65% من سكان العالم، و40% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتقديرات عام 2017، لذلك يقدر أنه ضمن أكبر مشاريع البنية التحتية في العالم (سيّد، 2023). ووفقاً للمخطط الصيني ينقسم طريق الحرير إلى فرعين رئيسيين، هما طريق الحرير البري، والذي يبدأ من شين جيانغ مروراً بكازاخستان و آسيا الوسطى وإيران والعراق وسوريا وتركيا، وهكذا وصولاً إلى أوروبا. ثم يستمر من خلال بلغاريا ورومانيا و جمهورية التشيك وهولندا وألمانيا. وطريق الحرير البحري الذي تستفيد منه أفريقيا استفادة قصوى، حيث يبدأ من فوجو في الصين ويمر عبر فيتنام و إندونيسيا وبنغلاديش و الهند وسريلانكا وجزر المالديف وشرق أفريقيا على طول الساحل الأفريقي متجهاً إلى البحر الأحمر ماراً عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط نحو أوروبا، حتى يصل إلى الساحل الصيني. يجب الإشارة إلى أن الصين ترفض اعتبار مبادرة طريق واحد وحزام واحد أنها مخطط جيوسياسي، إلا أنه يظل في الواقع مشروع يهدف إلى تحويل مسار التجارة الدولية للصين من المحيطات إلى البر الأوراسي، أي استعادة الدور الاقتصادي والسياسي والثقافي التاريخي للصين، و محاولة القضاء تدريجياً على ما يسمى بالسلام الأمريكي والولوج في عصر السلام الصيني (غازلي، 2019).

1-3-2 الإستراتيجية البحرية الروسية الجديدة

تسعى روسيا هي الأخرى إلى تعزيز نفوذها، وفك الحصار المفروض عليها في مجال "دول ما بعد الاتحاد السياسي" أو ما يسمى المحيط القريب، والذي يحتل المرتبة الأولى في سلم أولوياتها، حيث تعتبر موسكو هذه المنطقة خاصة بما. ليس فقط من وجهة نظر المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، ولكن أيضاً من النواحي التاريخية والثقافية والإنسانية. تواجه روسيا العديد من الصعوبات في المنطقة، منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، كان أهمها انضمام دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق إلى الناتو، و بدأ توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، وبرامج التكامل التي وضعها الاتحاد الأوروبي للتأثير على حدود روسيا ومصالحها. استمرت الصراعات بين روسيا والغرب في "دول ما بعد الاتحاد السوفيتي". كان أكثرها خطورة الحرب الروسية الجورجية عام 2008، والأزمة الأوكرانية التي اندلعت في عام 2014 التي انتهت بضم شبه جزيرة القرم، واندلاع النزاع المسلح في شرق أوكرانيا، والحرب الروسية الأوكرانية 2022 (شنغ، 2021). وأظهرت التقديرات الروسية نقاط ضعف واضحة في التوازن البحري بين روسيا والناتو في البحر الأسود والمتوسط. لذلك، شرعت روسيا في إعادة بناء تواجدتها البحري الاستراتيجي، بدءاً من البحر الأسود بما يضمن لها تأمين أراضيها المباشرة، وما يتطلبه ذلك من تعزيز التواجد في البحر المتوسط لمنع عزلها في البحر الأسود من قبل الناتو، وحرمانها من الوصول للمحيطات. وفي 31 جويلية 2022، أقر "بوتين" الإستراتيجية البحرية الروسية الجديدة التي تنهي سابقتها السائدة منذ 2001، وتولي تركيزاً متزايداً على المحيطين القطبي الشمالي والهادي، بما يجعل روسيا حلقة وصل بينهما ويمنحها دوراً بحرياً دولياً استراتيجياً، وهو ما يتطلب التواجد البحري لروسيا

على خط يشمل البحر المتوسط والأحمر وباب المندب والمحيط الهندي. وهكذا ودون إهمال الدوافع الأخرى، تبدو مسألة أفريقيا بالنسبة لروسيا مرتبطة بشكل وثيق بالإستراتيجية البحرية الروسية، خاصة مناطق مثل مصر وليبيا والجزائر والسودان، بالإضافة إلى منطقة القرن الأفريقي التي تتحكم في باب المندب والبحر الأحمر، وهو ما يظهر في العلاقات مع السودان وإريتريا وأثيوبيا، وصولاً إلى مدغشقر وموزنبيق جنوباً. كما تزايد الاهتمام الروسي بأفريقيا بعد العقوبات الغربية التي فرضت على موسكو عقب احتلال القرم، حيث تعمل روسيا على تعزيز دورها في أفريقيا بحيث تكون لاعبا لا يمكن تجاوزه في القارة، وبما يفرض على الغرب التنسيق معه لمكافحة التمرد وتقليل الاضطرابات، ويعطي لموسكو أوراق قوة دولية إضافية (بدون، 2023).

2. القوة الذكية الصينية و الروسية في إفريقيا:

تستخدم كل من الصين وروسيا مزيجاً من الأدوات المتنوعة في استراتيجياتهما تجاه إفريقيا، والتي تتوسع وتُعدل بحسب ما تقتضيه مصالحهما. هذه الاستراتيجيات أقرب إلى مفهوم "القوة الذكية"، الذي يعني القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة للتأثير على الآخرين، في إستراتيجية واحدة. ومع ذلك، تأرجحت أدوات التغلغل الصيني في إفريقيا من القوة الناعمة إلى القوة الذكية، بينما تأرجحت الأدوات الروسية من القوة الصلبة إلى القوة الذكية.

1-2- الصين: من القوة الناعمة إلى القوة الذكية

صاغ جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة لوصف القدرة على الجذب و الضم دون الإكراه، أو استخدام القوة كوسيلة للإقناع. تعتمد القوة الناعمة على الجاذبية والإقناع أياً كانت المصادر التي تعتمد عليها، ويوجد مصدرين لها وهما مصادر ملموسة، وأخرى غير ملموسة. يمكن إرجاع بداية اهتمام الصين بفكرة القوة الناعمة إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي، لكن لم يتم ربطها باستراتيجياتها إلا في عام 2007 مع بدء تركيز الصين على انتقالها من قوة صاعدة إقليمياً إلى قوة صاعدة عالمياً. تستخدم الصين القوة الناعمة كأداة لتعزيز دورها عالمياً، وتتبع دبلوماسية مرنة في التعامل مع الدول الإفريقية عن طريق استخدام الإقناع بدلاً من الإكراه وهذا ما تميزت به عن باقي الدول الكبرى، التي تدخلت في القارة الإفريقية، فتعمل الصين على جذب الآخرين عبر الاستثمارات، التجارة، المساعدات والقروض والمزج بين القوة الصلبة والناعمة، مما ساهم في تعزيز حضورها الفعال والمتنامي في القارة (الديري، 2023).

1-1-2 الاستثمارات الصينية في إفريقيا

يتضح التموقع الصيني في المجال الاقتصادي خاصة في الدول الإفريقية التي بإمكانها تزويد العملاق الآسيوي بالموارد الأولية بشكل مستمر وبأفضل الأسعار في مجال الطاقة (أنجولا، نيجيريا، السودان)، والموارد الأولية المعدنية والعضوية (كجنوب إفريقيا جمهورية كونغو الديمقراطية). ونظراً لحاجيات الصين المتنامية فهي تعد أكبر مستهلك في العالم للحديد، الفحم، الألمنيوم، الزنك، الجرافيت، النحاس، النيكل، و أيضاً أكبر مستهلك للبترو من 2013. وهذا ما دفعها إلى استخدام "دبلوماسية الموارد" أي تقديم القروض ومسح الديون مقابل الحصول على امتيازات للوصول إلى الموارد. كما أن التواجد الصيني في القارة مرتبط بالدول ذات الأسواق الواعدة، وذات الحاجة إلى البنى التحتية (إثيوبيا، نيجيريا، الجزائر، مصر). إضافة إلى ذلك هناك عامل آخر بصدد أن يشكل محدد للتواجد الصيني هي الدول التي يمكن أن تنقل إليها بعض الصناعات الصينية (délocalisation) (Vigne, 2018, p. 4).

تكشف لغة الأرقام عن تنامي قوة الصين الناعمة في القارة الإفريقية خلال العقدين الماضيين بفضل حجم استثماراتها الضخمة، حيث ساهمت الشركات الصينية من خلال استثماراتها المباشرة في أفريقيا في التأثير على نمو الاقتصاد الشامل للقارة، وحسب تقرير وزارة التجارة الصينية بلغت حجم الاستثمارات المباشرة 3.4 مليار دولار عام 2022، بعد كل من بريطانيا، فرنسا وهولندا،

و بأكثر من 3000 شركة صينية مستثمرة، ومعظمها في مجال الموارد المعدنية والطاقة الأحفورية ، حيث زادت حصة بكين في ميدان التعدين من 0.4٪ عام 2005 ليصل 7٪ عام 2018. وعلى الرغم من أن اعتماد الصين على النفط الأفريقي، فقد انخفض من 32٪ في عام 2007 إلى 18٪ في عام 2020، وهي عقود طويلة الأمد مع (أنجولا، نيجيريا و الغابون)، وهذا بسبب تنوع مصادر النفط خارج القارة (السعودية ، روسيا) (Ramani, 2021, pp. 1-16). ويجب الإشارة أن طبيعة الاستثمارات الصينية تأخذ ثلاثة أشكال المساعدات المباشرة للتنمية استثمار الشركات الخاصة، وأيضا استثمار الشركات العامة الكبرى، التي تلعب دورا رئيسي في تطوير البنى التحتية في الصين وخارجها، و التي تعتمد في تمويلها على الأموال العامة وبنك التنمية الآسيوي للبنى التحتية. أما فيما يخص البنى التحتية فشملت الاستثمارات بناء محطة الطاقة الكهرومائية Caculo Cabaça في أنغولا، وتحديث المنطقة الاقتصادية لقناة السويس المصرية، ومصفاة نفط ولاية إيدو في نيجيريا، وتحديد مقر المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. لقد أكد شي جين بينغ مرارًا وتكرارًا أن البنية التحتية الضعيفة في إفريقيا هي أكبر عائق أمام تنميتها، وتركز استثمارات الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق على تحسين طرق المواصلات داخل الدولة وفيما بين الأقاليم. و في عام 2018 ، ساهمت الصين بمبلغ 25.7 مليار دولار من استثمارات إفريقيا البالغة 100 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية. وتشمل هذه الاستثمارات مشاريع السكك الحديدية مثل غرب أفريقيا أطول خط سكة حديد مزدوج المسار في نيجيريا وخط سكة حديد تنزانيا المعياري بقيمة 1.3 مليار دولار. كما امتدت الاستثمارات أيضًا إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية فاستثمرت الصين ما لا يقل عن مليار دولار في مشاريع طريق الحرير الرقمي في أنغولا وإثيوبيا ونيجيريا وزيمبابوي. وقد تم الكشف عن طريق الحرير الرقمي في عام 2015 كجزء من مبادرة الحزام والطريق ويمنح الصين دورًا رائدًا في تعزيز الاتصال الرقمي بين الدول المشاركة (Ramani, 2021, pp. 1-16).

2-1-2 التجارة الصينية مع إفريقيا:

لقد تحولت الصين إلى أول شريك اقتصادي وتجاري للقارة منذ عام 2009. وبلغت المبادلات التجارية 282 مليار دولار في عام 2022، على الرغم من الصعوبات التي فرضتها الأزمة الصحية العالمية (جائحة كورونا)، لتبرز الصين كأفضل شريك تجاري لأفريقيا، وذلك على امتداد 15 سنة متتالية، مقابل 690 مليار دولار أمريكي تجارة الصين مع الولايات المتحدة، و912 مليار دولار أمريكي مع الاتحاد الأوروبي لنفس السنة (بدون، 2023). فإلى جانب شركاتها الاستثمارية الخاصة والعامة، ومساعدات التنمية، ودعم البنى التحتية، يلعب الحوار مع قادة الدول دورا بارزا في ارتفاع حجم التجارة، والذي تجسد في منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي ضم 44 دولة افريقية منذ عام 2000 (foca) ، ويعقد منذ ذلك الحين بالتناوب كل ثلاثة سنوات في الصين أو إفريقيا، ومجلس الأعمال الصيني الإفريقي الذي أنشئ في 2004. كما عرف النموذج التجاري الصيني هو الآخر تطور مع مرور الزمن، فمن شراء المواد الأولية، وبيع السلع الاستهلاكية والتجهيزات بأسعار معتدلة إلى الاستثمار في البنى التحتية، الصناعة، الزراعة والتمويل. واليوم يتم الانتقال إلى زرع الأراضي وخير مثال عن ذلك روندا التي شهدت بناء وزارات، مستشفيات، مصانع للنسيج، والاسمنت، وبناء الطرق وتبقى الصين المورد الرئيسي للبضائع الأساسية فيها.

3-1-2 المساعدات والقروض الصينية لإفريقيا:

أضحت الصين من أول الدول التي تمنح مساعدات تنموية ضخمة للقارة الإفريقية، تكون على هيئة قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة، والتي بدورها تكون لمهلة زمنية طويلة الأمد للسداد، وذلك لتخفيف العبء على البلدان المتلقية. وتمنح القروض إلى درجة إغراق بعض الدول فيها مما يثير بعض المخاوف، كما سبق الإشارة إليه، بشأن إعطاء الصين هامشاً مهماً في التفاوض بشأن

الصفقات الكبرى، ويمنحها الأفضلية في الفوز بهذه المشروعات العملاقة على غرار مناجم الحديد والمواد الأولية الأخرى. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن قروض الصين للدول الأفريقية بلغت خلال 20 عاما نحو 696 مليار دولار، أي ما يعادل 12% من إجمالي عمليات الإقراض الدولي الصينية للقطاعين العام والخاص، وأن نحو 20 دولة أفريقية معرضة لمخاطر ضائقة الديون حيث تتجاوز نسبة الدين لديها 50% من الناتج المحلي الإجمالي (عمر، 2023). واستكمالا لإستراتيجيتها في التوغل في إفريقيا على أكثر من صعيد، أعلنت بكين عن إلغاء عدة قروض منحتها دون فوائد للدول الإفريقية منذ عام 2000 ، وقد بلغت 3.4 مليار دولار حتى عام 2019. إلى جانب ذلك تولي الصين أهمية بالغة للتنمية الاجتماعية والصحية باعتبارها رافد من روافد إستراتيجية الصين الشاملة، بإرسال الصين المساعدات الطبية والأدوية للدول الأفريقية والمساعدة وتحسين جودة البنية التحتية، وتدريب العاملين في المجال الطبي والتعاون للوقاية والعلاج من الأمراض المعدية مثل نقص المناعة والإيدز، و الملاريا، وغيرها من الأمراض. كما ساعدت الصين إفريقيا على التعافي من جائحة كوفيد 19- وتحسين قدرتها التنافسية في السوق العالمية حيث تبرعت بأكثر من 600 مليون جرعة، الهدف منها رفع معدلات التطعيم في إفريقيا، وبناء صورة إيجابية لصالح المسؤولين الصينيين (الرسول، 2023). وفي المجال الثقافي عمدت الصين على إنشاء معاهد كونفوشيوس التي غالبا ما تكون مرتبطة بالجامعات المحلية تحت رعاية وزارة التربية والتعليم الصينية، حتى وصل عدد تلك المعاهد 61 معهد عام 2021 و 48 فصل. وقامت 16 دولة إفريقية بدمج اللغة الصينية في أنظمتها التعليمية الوطنية، حيث تهدف هذه المراكز لتدريس اللغة الصينية وتعزيز الثقافة الصينية ودورها ومكانتها عالميا.

2-1-4 التوسع الاستراتيجي الصيني في إفريقيا (المزج بين القوة الصلبة والناعمة)

تتم الصين بحذر بمبادرات الأمن الجماعي في القارة وصدرت نموذجها للحكومة إلى البلدان الأفريقية. فمنذ مشاركتها في تأمين خليج عدن من القرصنة عام 2009، ازدادت إسهاماتها في حفظ السلم والأمن في القارة كما حدث في المالي عام 2013، وفي جنوب السودان 2014 و تعد الصين أكثر أعضاء مجلس الأمن نشاطا في حفظ السلام في إفريقيا بـ 2200 قبة زرقاء (Vigne, 2018, p. 15). بالإضافة إلى نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فإن السياسة الأمنية للبلاد وفي أفريقيا، شددت على عدم التدخل وتخفيف الدوافع الاقتصادية للصراع. إلا أن الصين استخدمت قوتها الذكية فعارضت، و خففت العقوبات المفروضة على الدول المتهمه بانتهاكات حقوق الإنسان، مثل السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، على أساس سيادة الدولة. و تصدت لانتهاكها بعدم المبالاة بحقوق الإنسان من خلال ربط برامج تطوير البنية التحتية التي ترعاها الصين في إفريقيا بمشاركة هذه الدول في بعثات الأمم المتحدة. ويمكن اعتبار نموذج بناء السلام الذي تم تقديمه لأول مرة في ليبيريا في عام 2003 ، هو حجر الزاوية لمشاركة الصين الأمنية في إفريقيا.

كما يعد اتفاق الصين مع جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية بحرية صينية عام 2017 مؤشر على المزج بين قوتها الصلبة والناعمة، فالانخراط الأمني والعسكري والسياسي واستثمار لنفوذها الاقتصادي، يستهدف حماية مصالحها في إفريقيا من خلال تأمين الطرق البحرية التي تسمح لها بالوصول إلى الموارد الأولية، وحماية الشركات والمواطنين الصينيين المقيمين بالخارج، فالوجود الأمني الصيني في القارة مرتبط بوجودها الاقتصادي من خلال تطوير قدراتها على الانتشار (الإسقاط). فالعدد المتزايد باستمرار للرعايا الصينيين القارة المتمركزين أكثرهم في شمال القارة يتطلب تدخل القوات المسلحة الصينية لإجلالهم أثناء الأزمات (إجلاء أكثر من 36.000 موطن صيني في ليبيا عام 2011). وتعتبر مكافحة الإرهاب في إفريقيا والشرق الأوسط من أهم مبررات التواجد الأمني الصيني في القارة خاصة بعد استصدار قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015، والذي يسمح للقوات المسلحة الصينية بالتدخل في الخارج (Vigne, 2018, p. 16). كما يندرج بناء القواعد العسكرية في القارة، ضمن الإستراتيجية الأمنية الصينية لتعزيز القدرات العسكرية للصين في إفريقيا والشرق الأوسط، و

في نفس الوقت تقديم الدعم اللوجستي للبعثات الأمنية، مما يسمح بإبراز صورة الصين كقوى عظمى مسؤولة عن أداء التزاماتها الدولية. ومن المتوقع أن تقوم الصين بإنشاء العديد من القواعد العسكرية في نامبيا والعديد من المناطق من إفريقيا، لتأمين طرق الحرير البحرية بين الصين وإفريقيا لإعطاء أكثر مصداقية لتحول الصين إلى قوة بحرية عالمية. و تعد منطقة القرن الإفريقي أفضل مثال للانتقال النوعي من استخدام القوة الناعمة إلى الذكية من خلال تعزيز التعاون التجاري مع دول المنطقة، ونشر أساطيلها البحرية قبالة السواحل الصومالية، وخليج عدن، والبحر الأحمر، وعبر آليات التعاون الدبلوماسي لإيجاد الحلول للأزمات الداخلية، والإقليمية مثل تلك بين إريتريا و جيبوتي، وبين إثيوبيا ومصر والسودان حول سد النهضة. وتعتبر استثمارات الصين في الدول الأفريقية الهشة، مثل جنوب السودان، مكوناً رئيسياً لنموذج "السلام التنموي"، الذي ينظر إلى التحديث الاقتصادي بدلاً من التحرير السياسي باعتباره المحرك الرئيسي للاستقرار في إفريقيا. ويمكن للصين أن تقرر هذه الاستثمارات بدور موسع لها (مثل رئاسة الصين لاجتماعات الفصائل المتنافسة في جنوب السودان في يناير 2015، والمشاركة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الموسعة بالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية حول جنوب السودان، والدعوة لإقامة مؤتمر إفريقي في القرن الإفريقي 2022). هناك تغير في إدراك صناع القرار في الصين للتهديدات والمخاطر (تنوع وتوسع) التي تحدد بالمصالح الصينية في إفريقيا مما يجعل اللجوء إلى القوة أمر وارد.

2-2 روسيا: من القوة الصلبة إلى القوة الذكية

يقصد بالقوة الصلبة هي استخدام القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية للتأثير على سلوك ومصالح والكيانات السياسية الأخرى. وغالبا ما يكون هذا النوع من القوة أكثر عدوانية، وأكثر فعالية، وبتأثير سريعة، وذلك عندما يفرضه كيان سياسي على كيان سياسي آخر يتمتع بسلطة عسكرية، أو اقتصادية أقل. وبالتعمق في عودة روسيا إلى الظهور في أفريقيا يبدو أنه جاء بشكل انتهازى، حيث تستغل موسكو هشاشة الدول والصراعات التي طال أمدها. وقد فعلت ذلك لتأمين امتيازات التعدين وصفقات الأسلحة المرهبة والشركاء المناهضين للغرب للالتفاف على تأثير العقوبات الأمريكية والأوروبية. ومع ذلك، فإن التدخل الروسي في أفريقيا يعززه السعي الاستراتيجي للحصول على وضع القوة العظمى، الذي سبق توضيحه في البداية، وتحقيقاً لهذه الغاية ركزت روسيا على قوتها الصلبة، في ظل تنامي قوتها الناعمة باعتبارها شريك خاص بالنسبة للبلدان الإفريقية التي تواجه العزلة الاقتصادية، حيث نشرت وكلاء عسكريين خواص للتأثير على مسار الصراعات المحلية لصالحها، وعززت دورها كحكم في الصراع.

2-2-1 التعاون العسكري الأمني الروسي مع الدول الإفريقية

يظهر التعاون العسكري الأمني الروسي مع العديد من الدول الإفريقية إفريقيا جنوب الصحراء (أنجولا، السودان، نيجيريا، مالي، إفريقيا الوسطى)، وفي المغرب العربي (الجزائر . مصر، المغرب، ليبيا، تونس...)، بالإضافة إلى بعض الشراكات الأمنية مع بعض الدول الإفريقية لمحاربة الإرهاب. تعد روسيا أكبر مصدر للأسلحة إلى القارة الأفريقية، وتمثل حصتها نحو 37.6% من حصة سوق السلاح الإفريقية، تليها الولايات المتحدة 16% وفرنسا 14% والصين 9% (علي، 2021). و أشار التقرير السنوي الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) عام 2020 أن الصادرات العسكرية الروسية لأفريقيا مثلت 18% من إجمالي صادرات روسيا من الأسلحة في الفترة ما بين عامي 2016 و 2020 (حسن، 2022). وتوظف روسيا حالة عدم الاستقرار التي يعيشها العديد من

الدول الأفريقية لزيادة صادرات. وتتمتع الأسلحة الروسية في هذه السوق بالعديد من المزايا التنافسية، إذ تعد مع جودتها أرخص من نظيرتها الغربية، كما أن لدى العديد من الجيوش الإفريقية مخزونات من الأسلحة السوفيتية تتوافق مع الأسلحة الروسية الحديثة، وتتضمن عقود الأسلحة الروسية أحكاماً لتحديث أو إصلاح المعدات التي تعود إلى الحقبة السوفيتية. ومن أهم الميزات التنافسية للسلاح الروسي أن موسكو لا ترهن تقديمها بالالتزام بالمعايير الديمقراطية أو مراعاة حقوق الإنسان، كما قد يشترط مصنّعو السلاح في المنظومة الغربية، غير أنه و في مجال التسليح والتعاون العسكري الذي يعدّ الأكثر ربحية لروسيا في علاقاتها مع أفريقيا، تواجه الأسلحة الروسية منافسة كبيرة من دول توسع حصتها في السوق الأفريقية، مثل الصين وتركيا والكيان الإسرائيلي، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وأوروبا. ومع اتساع الفارق تقنياً وتكنولوجياً بين الأسلحة الروسية ونظيراتها، وتطلع الدول الأفريقية إلى تحديث أسلحتها، يمكن أن تفقد روسيا تدريجياً ميزتها كمصدر للسلاح الرخيص من دون شروط أو قيود قانونية. كما وقّعت روسيا منذ عام 2015 إحدى وعشرين اتفاقية عسكرية مع دول، من بينها أنغولا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وإثيوبيا، وغينيا، ومدغشقر، ونيجيريا، والنيجر، وسيراليون، وتنزانيا، وزيمبابوي. وتشمل هذه الاتفاقيات مجالات متعددة، منها: التدريب الأمني والعسكري، وتبادل المعلومات، والتعاون في مكافحة الإرهاب (علي، 2021).

تبحث روسيا إقامة قواعد عسكرية في مصر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإريتريا، ومدغشقر، وموزمبيق والسودان. وقد تمكنت مؤخراً بالاتفاق مع إفريقيا الوسطى بإنشاء أول قاعدة عسكرية لها في بانغي تضم 10 آلاف جندي، مع العلم أنها لم تكن تمتلك حتى الآن أي قاعدة دائمة في أفريقيا ومع ذلك، قامت شركاتها العسكرية الخاصة بالعمل في ليبيا من قواعد مصرية منذ عام 2017، على الرغم من نفي روسيا ومصر ذلك. و منذ عام 2021، تسيطر روسيا وتشغل أربع قواعد داخل ليبيا، و استخدمت على الأقل واحدة منها لنقل المعدات إلى مالي. كما قام المتعاقدون الروس ببناء وتشغيل قواعد لتسهيل النقل العسكري إلى السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى (Ramani, 2021, pp. 1-16)

عززت روسيا وجودها في القارة من خلال الحضور المتنامي لمجموعات عسكرية روسية غير رسمية تأتي على رأسها مجموعة "فاغنر"، التي برز دورها خلال الحرب الأوكرانية، تعمل هذه المجموعات في العديد من المجالات الرئيسية، أهمها: النشاط العسكري الأمني، وترتبط مشاركة فاغنر في السياق الإفريقي بمجالات عدم الاستقرار والتمرد المسلح، وكان أبرزها إفريقيا الوسطى تدخلت في توحيد المعارضة في هذه الدولة، وتوفير التدريب لقواتها. كما تمكّنت فاغنر من الدخول في مجالات الاستثمار المختلفة، ولاسيما في مجال الماس و اليورانوم، ولروسيا الآن في هذا البلد نفوذ وتأثير سياسي يصعب تجاوزه. وقدمت المجموعة في ليبيا الدعم العسكري للجنرال حفتر بعد انسحاب فرنسا، طامعة في توسيع نفوذها على الحدود الجنوبية لأوروبا ووصولها إلى موارد ليبيا من النفط والغاز. وبرزت في السودان بعد التوقيع، عام 2017، على اتفاقية اقتصادية متعلقة بمجال التعدين بين وزارة الثروة المعدنية السودانية وشركة م-إنفست (M-Invest) ذات الصلة بتمويل مجموعة فاغنر السابق يفغيني بريغوجين Yevgeny Prigozhin لحماية المصالح التجارية الروسية. ودرت قوات الدعم السريع وعناصر عسكرية وأمنية سودانية، كما ذُكر مشاركة متعاقديها في القمع العنيف للثورة السودانية المناهضة لنظام الإنقاذ والتي اندلعت شرارتها في ديسمبر 2018، رغم النفي الرسمي لذلك، وفي موزنبيق أين لقيت فشلاً للمساعدة في القضاء على التهديد الإرهابي (علي، 2021).

2-2-2 زيادة النفوذ الدبلوماسي الروسي (المرج بين القوة الصلبة والناعمة):

لقد نجحت روسيا في المرجح بين القوة الناعمة والصلبة في عملياتها الهجينة في إفريقيا. ويشكل تصاعد القوة الناعمة الروسية في إفريقيا جزءاً مهماً من الإستراتيجية والتواجد الروسي في إفريقيا.

ففيما يخص عمليات حفظ السلام فإن روسيا تعترض على تمويل عمليات حفظ السلام ، منذ انخيار الاتحاد السوفيتي، كما أن مشاركتها في العمليات في تراجع منذ 2010. فاليوم معظم القوات هم خبراء، وملاحظين، ورجال شرطة لا يتجاوز عددهم العشرة في مكان واحد. ولكن في المقابل شارك بعض ضباط الأركان للجيش الروسي بشكل فردي أو في مجموعات صغيرة في الكونغو، أو جنوب السودان منذ 2020، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى وذلك بالتعاون مع بعثة الأمانة المتعددة الأبعاد لاستقرار جمهورية إفريقيا الوسطى في إطار الشركات العسكرية الخاصة. وإذا كانت مساهمتها في بعثات حفظ السلام قليلة، فإن مقعدها الدائم في مجلس الأمن يسمح لها بممارسة سلطة على عمليات حفظ السلام، مع العلم أن 50% من العمليات الأمامية موجهة إلى إفريقيا، فالرهان الدبلوماسي بالنسبة لروسيا يمكن أن يكون أكثر أهمية من مشاركتها المادية. فمثلا في 2019 شكر الرئيس بوتين الرئيس الإثيوبي أبي أحمد لتعاونه في الجمعية العامة. وفي السنة الموالية عطلت روسيا مع الصين نداءات هيئة الأمم المتحدة لوقف القتال في منطقة تيغراي ، ومنعت إصدار لوائح المطالبة بتقديم المساعدات الإنسانية، على اعتبار أن روسيا تدرك بأن الصراع في تيغراي مشكلة داخلية، يجب حلها من قبل الحكومة الإثيوبية، دون أي تدخل خارجي. كما ساندت روسيا جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجلس الأمن. وبالمقابل تعول روسيا على المساندة الدبلوماسية الإفريقية في هيئة الأمم المتحدة والتي تشكل أكبر كتلة انتخابية جهوية في الجمعية العامة، ولقد امتنعت 17 دولة إفريقية عن التصويت من أصل 54 دولة ضد روسيا بعد غزوها لأوكرانيا في مارس 2022، و واحدة فقط (إريتريا) عارضت، في حين لم تصوت كل من إثيوبيا، وغينيا و 6 دول أخرى (Ramani, 2021, pp. 1-16). ويمكن إرجاع هذا النجاح إلى النشاط الدبلوماسي المكثف -حسب وزير الخارجية الروسي- و الدور الذي تلعبه السفارات الروسية في أفريقيا، والتي بلغ عددها 47 سفارة التي تعمل على مضاعفة روسيا لأدوات القوة الناعمة في المجال الثقافي، والعلوم والتعليم تجاه دول القارة الإفريقية. فهي تدرب الكوادر الوطنية الإفريقية في مؤسسات التعليم العالي الروسية، سواء على الأساس المجاني أو التعاقدية. و تستخدم روسيا وسائل الإعلام الخاصة بها لرفع مستوى الوعي الإفريقي بالحالة الحقيقية للسياسة الروسية والاقتصاد الروسي من أجل سد الطريق أمام وسائل الإعلام الغربي التي تسعى إلى تشويه صورة روسيا. تقدم روسيا دعما متكاملًا لإفريقيا بما في ذلك عن طريق تخفيض عبء الديون لدول المنطقة. حيث أنها تقوم بتنفيذ برامج «الدين مقابل التنمية» مع بعض البلدان الإفريقية كمدغشقر وموزنبيق وتنزانيا و الجزء المتبقي من ديون إثيوبيا (163.6 مليون دولار)، و تساعد في مكافحة انتشار الأمراض المعدية (بما فيها مرض فيروس إيبولا) وفي تجاوز عواقب الكوارث الطبيعية وتسوية النزاعات القائمة ومنع ظهور أزمات جديدة. كما تساهم روسيا في البرامج الدولية لدعم إفريقيا في إطار برنامج التنمية للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة -WFP ومنظمة الدفاع المدني الدولية. وتقدم الدعم أحيانا بطريقة غير مالية. فمنذ 2011 تم توريد 258 شاحنة KAMAZ إلى بعثات الأمم المتحدة WFP في إفريقيا (القرن، 2019) .

2-2-3 التجارة الروسية مع إفريقيا:

يظهر التواجد الروسي في المجال التجاري أكثر نشاطا في شمال القارة الإفريقية من باقي المناطق الأخرى، وبالتحديد مع الشركاء التقليديين (الجزائر، مصر خاصة بعد تولي الرئيس السيسي للحكم 2013)، وأيضا مع شركاء جدد كالمغرب ابتداء من 2014، تونس، وليبيا . و جنوب إفريقيا باعتبارها قوة إقليمية وأحد أعضاء مجموعة البريكس. وبعض الشركاء التقليديين للاتحاد السوفيتي كأنجولا، غينيا، تنزانيا، وزيمبابوي ذات الاستثمارات المنجمية الألماس، اليورانيوم، البلاتين. وبدأت معالم والرغبة في توسيع التمتع الروسي في القارة ابتداء من 2019، بعد عقد منتدى الشراكة روسيا -إفريقيا كآلية جديدة للحوار الروسي الإفريقي، والذي حضرته 54 دولة إفريقية في مدينة سوتشي الروسية، على غرار منتدى الصين إفريقيا، و تلاه انعقاد منتدى آخر في سانت بطرسبورغ 27 جويلية 2023.

بالرغم من ذلك يبقى التواجد الروسي في القارة متواضع مقارنة بالتواجد الصيني، و الأوربي والأمريكي، حيث لم تجدي المساعي الروسية نفعا لتكثيف المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية، والتي لم تتعدى 20 مليار دولار سنويا عام 2021 حسب مدير البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد (Kohner, 2022, p. 7)، محتملة بذلك المرتبة 20 عام. كما تساهم روسيا بأقل من 1% من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في القارة، وتتركز معظمها أساسا في مجال التنقيب الجيولوجي واستخراج الموارد الأولية، والطاقة وتجارة الأسلحة. وتتفوق روسيا في تصدير الحبوب 63% من حاجيات القارة من القمح.

2-2-4 الاستثمارات المعدنية و الطاقوية الروسية في إفريقيا

لا يمكن لروسيا منافسة الصين فيما يخص تصدير السلع الاستهلاكية لإفريقيا، لكنها تبقى منافسة لها في مجال الهندسة والعلوم، وقادرة أن تتموقع في السوق الإفريقي، في هذا الصدد في مجال الطاقة بما فيها النووية و الصناعات المعدنية، و تجارة الأسلحة. تمتلك روسيا كميات هائلة من الموارد الطاقوية والمعدنية و جزء منها يبقى غير مستغل بسبب صعوبة وتكلفة استخراجها، فهي بذلك بحاجة إلى الموارد الإفريقية كرواسب الألماس، و الأورانيوم، والذهب، والنحاس، والتصدير والنيكل. كما تعاني روسيا من بعض النقص في الألمنيوم، الكروم، المنغنيز، الرثيق، التيتانيوم. واحتياطاتها من بعض المعادن الضرورية في الصناعات الحديثة في تناقص بشكل مستمر الزنك، النحاس، النيكل والتصدير (Vigne, 2018, p. 22). وتقوم الشركات الروسية باستخراج والتنقيب عن المعادن في زيمبابوي قامت شركة "غريت دايك إنفستمننتس ليمتد" Great Dyke Investments الروسية-الزيمبابوية المشتركة في مشروع ضخم، قيمته نحو 1.6 مليار دولار، باستثمار أحد أكبر مكامن البلاتين في العالم "داردنيل"، وهو أكبر مشروع روسي في إفريقيا. وتعتبر أنغولا من أهم شركاء روسيا الاقتصاديين في إفريقيا، حيث تشارك شركة "ألوسا" Alrosa Company لاستخراج أحجار الألماس في مشروع "كاتوكا" الكبير، وتقدر الاستثمارات في هذا المشروع بنحو 500 و 700 مليون دولار، وتمتلك الشركة الروسية حصة 50.5% في المشروع. وتشارك الاستثمار أيضا في بوتسوانا وزيمبابوي مع شركة دايموند البريطانية British Diamond Company وتقوم شركة "رينوفا" Renova Company باستخراج المعادن في جنوب إفريقيا و الغابون وموزنبيق، ويبلغ الحجم الإجمالي لاستثماراتها أكثر من مليار دولار. وتقوم شركة "روسال" "Rusal Company" الروسية لإنتاج الألمنيوم التي تمتلك 85% من رأس مال الشركة النيجرية ألكسون للألمنيوم "Alscon Aluminium" بالإضافة إلى مصفاة للألمنيوم باستخراج البوكسيت في ثلاثة مناجم في غينيا. وتمتلك الشركة الروسية للطاقة النووية روساتوم Rosatom مناجم الألمنيوم في تانزانيا. و جلبت حقول الذهب في جنوب إفريقيا حوالي 1.16 مليار دولار سنة 2004م، وبلغت عائداتها من 10-50 مليون دولار عام 2006م، وبلغت عائدات الاستثمار في الفحم في كوت ديفوار وغانا 900 مليون دولار عام 2010. بالإضافة إلى استثمارات شركة نوردغولد الروسية "Nordgold" في حقول الذهب في غينيا وبوركينا فاسو (أرتي، 2018). فعلى عكس الصين لا تهدف الشركات الروسية التعدينية ضمان الحصول على الموارد الأولية الضرورية لصناعاتها، بل الهدف هو زيادة احتكامها وتأثيرها في السوق العالمية للموارد ومضاعفة مداخيلها و توفير مصادر للتمويل. و مع ذلك فإن موسكو مثلها مثل الصين تتهم ببيعها الأسلحة للأنظمة الخاضعة للعقوبات مقابل الحصول على الموارد (منجم البلاتين في زيمبابوي).

أما في مجال النفط و الغاز، تعد روسيا من أكبر الدول المنتجة والمصدرة في العالم. ففي عام 2015 شكلت مداخيل الغاز والنفط والمنتجات المكررة الروسية أكثر من ثلثي القيمة الإجمالية للصادرات البضائع الروسية، على عكس الصين ذات التبعية الطاقوية لإفريقيا (Vigne, 2018, p. 24). وعلى الرغم من ذلك تبقى الشركات الروسية متواجدة بشكل أساسي في دول غرب إفريقيا،

وخاصة في نيجيريا والكاميرون ودول خليج غينيا، ويقدر الحجم الإجمالي لاستثماراتها في هذا المجال بأكثر من مليار دولار. وفي موزنبيق فاز الكونسورتيوم المتكون من شركة "إكسون موبيل" Exxon Mobil Corporation وشركة "أر أن أكسلوريشن" RN Exploration التابعة لـ "روس نفط" الروسية في عام 2015 في المناقصة لإنتاج الغاز بشمال البلاد. ويقدر حجم الاحتياطات من الغاز في الحقول التي من المقرر استثمارها بـ 2.2 تريليون متر مكعب. ووقعت شركة "روس نفط" في أكتوبر 2017 مذكرة تفاهم مع وزارة النفط في الغابون، كما تم توقيع مذكرة ماثلة بين شركة "زاروبيج نفط" Zarubezhneft Oil Company الروسية مع شركة نفط الغابون. وتتضمن استثمارا مشتركا لحقول النفط في الغابون وبناء البنية التحتية للنفط والغاز (أرني، 2018). أما في الجزائر فقد استثمرت من خلال الشركة الوطنية الجزائرية للغاز والنفط سوناطراك، وبلغت عائداتها 4.7 مليارات دولار عام 2006م، ووقعت مذكرة تفاهم مع لوك أويل "Lukoil" الروسية في 2020 للشراكة في التنقيب عن النفط والغاز في الجزائر. واستثمرت شركة "غازبروم" نحو 500 مليون دولار في مشاريعها في إفريقيا، من بينها إنتاج الغاز في ناميبيا ومشاريع بناء الأنابيب والبنية التحتية في مختلف الدول. وعموماً يمكن تفسير الجهود الروسية في مضاعفة وجودها في قطاع الطاقة في إفريقيا بانخفاض تكاليف الإنتاج وسهولة استخراجها على المدى القريب والمتوسط، وكذا بالرغبة في الحفاظ على مكانتها الريادية كأكبر مصدر للطاقة في العالم. وإبقاء تبعية أوروبا لمصادر الطاقة الروسية، التي تسيطر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خاصة في مجال الغاز، وتقويض أي صفقات بديلة للغاز الروسي في إفريقيا، مما يسمح لها بزيادة قوتها الاقتصادية ككل وبالتالي من قوتها النسبية في مواجهة أوروبا.

أبرمت روسيا العديد من الاتفاقيات في مجال الطاقة النووية، لتطوير العديد من مشاريع للطاقة النووية ذات الأغراض السلمية مع الجزائر 2014، تونس، وكينيا 2016، في السودان في 2017، نيجيريا 2009 وحدث في 2017. و تعد مصر من أكبر المستفيدين من الخدمات الروسية ببناء محطة الضبعة للطاقة النووية لتوليد الكهرباء ذات 4 مفاعلات نووية، مما يجعل مصر الدولة الوحيدة في المنطقة بمفاعل من الجيل الثالث. ويعد أكبر مشروع بين مصر وروسيا منذ بناء مشروع السد العالي وسيتم تسليمه عام 2030 (Vigne, 2018, p. 26).

ساهمت روسيا في مجال مجالات البنية التحتية والمواصلات في تطوير شبكات البنية التحتية والمواصلات، في سلسلة من المشروعات المتعلقة بتحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية في غانا، بتكلفة تقديرية 2.4 مليار دولار أي ما يعادل 29٪ من الناتج المحلي الإجمالي لغانا للعام 2017. وفي أنجولا، استثمر الروس أموالا طائلة، خصصها البنك العام الروسي "روسيكسيم بنك" Rossiyskiy Eximbank لتمويل أول قمر صناعي أنجو سات-1 (أرني، 2018).

II – الطريقة والأدوات :

اعتمدت هذه الورقة البحثية على التحليل المقارن الذي يقوم على مقارنة السياسات الصينية والروسية تجاه القارة الإفريقية بأبعادها المختلفة، وتحديد المتغيرات المهمة للدراسة وتحليل العلاقات بينها بشكل نقدي. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التحليل المقارن تحليلاً مستمراً للبيانات والمعلومات وتقييم دقيق للتنبؤات والتوقعات. مراجعة الأدبيات، واستطلاعات الرأي، بالإضافة إلى مناقشات مع الأساتذة المختصين

عينة الدراسة: تغطي الدراسة عدة دول إفريقية حيث تظهر بوضوح النفوذ الصيني والروسي، مثل السودان، أنغولا، والجزائر. زيمبابوي، كينيا، وخاصة دول القرن الإفريقي إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، وغيرها.

متغيرات الدراسة: الاستثمارات الاقتصادية، التجارة البينية، المساعدات والقروض الاقتصادية، التعاون العسكري و الأمني، التبادل الدبلوماسي، التعاون الثقافي العلمي والصحي.

III- النتائج ومناقشتها :

1- الإستراتيجية الروسية والصينية مختلفتان من حيث المقومات، والأهداف، و الوسائل التي تعتمدها، وحتى من حيث طبيعة الفواعل المشاركة في تحقيق الإستراتيجية، تعتمد الصين على الفواعل الاقتصادية (الشركات الخاصة والعامه، وزارة الاستثمار، البنوك..)، في حين تعتمد روسيا على الفواعل العسكرية والشبه عسكرية (وزارة الدفاع، الشركات العسكرية الخاصة)، الشركات النفطية ..

2- تستخدم كلتا الإستراتيجيتان أدوات القوة الذكية ولكن بدرجات متفاوتة، ففي حين تركز الصين أكثر على أدوات القوة الناعمة من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والاقتصادية، وتقديم قروض ميسرة، وبناء الشراكات التنموية، نجد أن روسيا تركز أكثر على أدوات القوة الصلبة من خلال الدعم العسكري، بيع الأسلحة، والتدخلات الأمنية. لتعزيز النفوذ السياسي والعسكري. القوة

تختلف الإستراتيجيتان الصينية والروسية من حيث الأهداف، ففي حين تسعى الصين من خلال تواجدها في إفريقيا الحصول على الموارد، والأسواق لتصريف منتجاتها، و نقل الصناعات، و زرع واستغلال الأراضي الفلاحية، والتحكم في الطرق البحرية وذلك بغية تحقيق هدفها الجوهري والأساسي وهو بناء إمبراطورية عالمية مترامية الأرجاء. نجد روسيا تهدف إلى الحصول على الموارد، والهيمنة على سوق السلاح، التدخلات العسكرية(التدريب، التكوين، الشركات العسكرية الخاصة..)، لاستعادة مكانتها الدولية كقوى عظمى من خلال استرجاع إمبراطوريتها الإقليمية الجهوية الضائعة، فتواجدها في إفريقيا يعني تعزيز لتواجدها في البحر المتوسط ومنع عزلها في البحر الأسود من قبل الناتو، وحرمانها من الوصول للمحيطات.

IV الخلاصة:

تختلف الإستراتيجية الصينية والروسية تجاه الدول الإفريقية على ما كانت عليه خلال الحرب الباردة المعتمدة على الدعم الفني والتدريب العسكري والتبشير الأيديولوجي بالأساس، عن الإستراتيجية الحالية المتضمنة استخدام أدوات القوة الذكية التي تجمع بين القوة الصلبة والناعمة داخل القارة الإفريقية بهدف تعزيز النفوذ الصيني والروسي، وكسر الحصار الغربي المفروض عليهما. ففي حين تعرف أدوات التغلغل الصيني تحولاً من القوة الناعمة إلى القوة الذكية تشهد أدوات التغلغل الروسي تحولاً معاكساً من القوة الصلبة إلى القوة الذكية، مما يبرز تطور استراتيجيهما وتكيفهما مع التغيرات العالمية والإقليمية. وحاولت هذه الدراسة بناء تصور جيوسياسي للتواجد الروسي الصيني في إفريقيا، من خلال المشاريع والشركات التي أقامتها كل واحدة منهما في عمقهما الاستراتيجي الإفريقي، وهذا على ما يبدو إعادة للنظر في موازين القوى التقليدية في إفريقيا مستقبلاً، و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تكثيف وتيسير الاستثمارات في البنى التحتية و الصناعات الحيوية، وقطاع الخدمات، ومضاعفة التجارة مع الدول الإفريقية التي تبقى غير كافية مقارنة بمثيلتها الغربية، الدعم السياسي والدبلوماسي المتبادل مع الدول الإفريقية، في الهيئات الدولية والمتعددة الأطراف، التأكيد على مكانتهما العالمية بتحدي الهيمنة الأمريكية والحلف الأطلسي، ونشر قوتها وممارسة نفوذها في الخارج. بشكل عام، يمكن أن يكون التنافس الدولي على إفريقيا، فرصة لتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول الإفريقية، ولكن يجب أن يتم إدارته بعناية لضمان أن تستفيد الشعوب الإفريقية من الفرص بشكل كامل وعادل. ومن المهم أن ندرك أن تنمية الاقتصاد والمجتمع الإفريقي والحفاظ على الأمن والسلام فيه لا يمكن أن يقوم به إلا الأفارقة أنفسهم.

1. Books

Vigne, E. (2018).	<i>présences chinoise et russe en Afrique : différences, convergences, conséquences.</i> Bruxelles: Institut Royal Supérieur de Défense.
----------------------	---

1. Articles

Kohner, D. (2022, 3 30).	L'impact de la présence russe en Afrique. <i>GIGA Institut d'Études Africaines</i> , , pp. 1-19.
Ramani, S. (2021, Décembre).	Russia and China in Africa: Prospective Partners or Asymmetric Rivals? <i>Policy Insights</i> , p. 1.2.
Siira, M. (2023, 1 16).	La Russie et la Chine dans le nouvel ordre mondial : Examen des théories de Aleksandr Dugin et de Jiang Shigong. Consulté le 05 2023, 15, sur geopolitika.ru : https://www.geopolitika.ru/fr/article/la-russie-et-la-chine-dans-le-nouvel-ordre-mondial-examen-des-theories-daleksandr-dugin-e

Bibliographie

- الديري. (2023). (335-286 أكتوبر، 2023). السياسات الأمريكية والصينية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الراهنة: دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*.
- جريدة القرن. (2019، 10 24). *ترسيخ العلاقات بين روسيا وإفريقيا ضمن أولويات السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية*. تاريخ الاسترداد 5 3، 2024، من جريدة القرن: <https://www.alqarn.dj/dialogue/203>
- حسام حسن. (2022، 8 9). *صراع النفوذ الأمريكي -الروسي في إفريقيا لمن الغلبة*. تاريخ الاسترداد 3 5، 2024، من العين الإخبارية: <https://al-ain.com/article/russia-america-power-struggle-africa>
- سامر إلياس. (5 مارس، 2023). *طموحات روسيا الأفريقية: أحلام وأوهام العودة إلى قارة السوفييت المحببة*. لندن، المملكة المتحدة.

عبد الحلیم غازلی. (31 12، 2019). الإدراك الجیوسیاسی الصيني بین موروث الماضي ومتطلبات الحاضر. مجلة الآب والعلوم الاجتماعیة، الجزائر ، الصفحات 92-107.

عبد القادر محمد علی. (19 5، 2021). الحضور العسکری الروسي یف إفريقيا ودلالته. تاریخ الاسترداد 2024، من مرکز الجزيرة للدراسات: 5

-علی سید. (19 حزيران، 2023). الصين وطریق الحریر الأفريقيّة. تاریخ الاسترداد 3 5، 2024، من الميادين:
-<https://www.almayadeen.net/Blog/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86>

محمد صالح عمر. (25 9، 2023). رحلة القروض الصينية لأفريقيا من الصعود إلى التراجع. تاریخ الاسترداد 3 5، 2024، من الجزيرة نت:
-<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/9/24/%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9>

هشام حمدي عبد الرسول. (11 يوليو ، 2023). أثر الصعود الصيني على مستقبل الهيمنة الأمريكية في إفريقيا. المركز الديمقراطي العربي